علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية التركية

د. سناء عبد الله عزيز الطائي
مدرسة، قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات الإقليمية،
جامعة الموصل

مستخلص البحث

بعد فوز حزب "العدالة والتنمية" في تركيا توجهت الأنظار الى المؤسسة العسكرية، حيث جعل تركيا تستعد مرة أخرى لاحتمال حدوث تغيير كبير وبالأساليب الديمقراطية في خريطتها السياسية، حيث حدث مثل هذا التغير الجذري عام ١٩٨٣، عندما فاز حزب تورغوت أوزال "الوطن الأم" بأغلبية ساحقة (٣٧%)، متحدياً بذلك الحكم العسكري آنذاك.

والخبراء السياسيون الأتراك يعتقدون أن العسكر سيتعاملون بحذر شديد مع حزب العدالة والتنمية، كما أنهم في الوقت ذاته لايرغبون بالظهور وكأنهم الطرف الوحيد في تركيا الذي يقمع الانتصار الساحق الذي حققه الحزب. ومن أبرز محاور الخلاف بين الطرفين، قضية الحجاب، ومسألة جمعية التجمع الوطني، "ميللي جوروش"، وأسلمة كوادر الدولة، وتطوير مجلس الأمن القومي.

مقدمة:

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية Justice And Development Party (AKP) من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من المحكمة الدستورية التركية في ٢٢ حزيران– يونيو ٢٠٠١، وكانوا يمثلون –حينها – جناح المجددين في حزب الفضيلة. وتم انتخاب رجب طيب أردوغان Ardogan عمدة اسطنبول السابق، وأحد القادة البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا، أول زعيم للحزب، والحزب هو

الثالث والتسعون بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية.

وقد تمكن حزب العدالة والتنمية من الفوز في انتخابات عام ٢٠٠٢ بأغلبية كبيرة، وشكل الحكومة التي لم تقدم نفسها على أنها حكومة أسلامية، وان كان ابرز قيادات الحزب هم من الإسلاميين الذين عملوا بمعية نجم الدين اربكان– رئيس حزب الفضيلة سابقا– وإنما سعوا إلى تقديم صورة جديدة للحزب على انه حزب اسلامي معتدل، وحرص أردوغان وحزبه على تقديم العلمانية على أنها غير معادية للإسلام،خاصة وان ثمة احتياجات مهمة للشعب التركي تتمثل بالحرية والعدالة ولقمة العيش لابد من تحقيقها، ويبدو أن هذا هو سر تقبل الإسلاميين والعلمانيين معا لحكومة حزب العدالة والتنمية، على الرغم من أن أردوغان وحزبه لايخفيان أن لديهما برنامجا إسلاميا للتعديل الجذري لقيم وتوجهات المجتمع التركي، فهم يعلنون– باستمرار– أن العلمانية المعتدلة لأتحارب الدين.كما أن أردوغان يؤكد بأنه يتمسك بعقلانية الاتجاه الإسلامي المعتدل الذي يتبنى الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية، وقد صرح،ومنذ اليوم الأول من فوز حزبه،" سنواصل العمل بتصميم، لتحقيق هدفنا بالانضمام للاتحاد الأوربي".

وعلى صعيد السياسة الداخلية لحزب العدالة والتنمية، واجه الحزب تياران احدهما مؤيد والأخر معارض له، الأول وهو الأكبر ويتزعمه سياسيون دينيون ومن يمين الوسط والليبراليين. والتيار الأخر يتألف من العلمانيين الأقوياء والنخبة البيروقراطية العسكرية والمدنية وأحزاب مختلفة من القوميين، وبالنسبة للتيار المؤيد فهو يؤيد حزب العدالة والتنمية تأييدا تاما، حيث يرى أنه قادر على مواجهة المؤسسة العسكرية، والوصول بتركيا إلى الانضمام لعضوية الاتحاد الأوربي، وبناء الخطوط العريضة نحو تنمية البلاد.

يتمتع حزب العدالة والتنمية بشعبية كبيرة داخل البلاد، وأصبح هو الحزب المهيمن على تركيا، وقد نجح في تحقيق نمو اقتصادي سريع لتركيا، منذ فوزه من عام ٢٠٠٢، وهذا ماساعده أيضا في الحصول على دعم سياسي كبير وتحقيقه لانتصار مذهل مرة أخرى في أعادة انتخابه في تموز – يوليو ٢٠٠٧.

لقد عمل الحزب على إدخال إصلاحات سياسية ودستورية في محاولة لاستبدال مافرضته المؤسسة العسكرية في البلاد منذ ١٩٨٢، ومحاولة كسر سيطرتها على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، والنيل من الأيدلوجية والأسس التي تقوم عليها الدولة التركية: العلمانية والقومية والمركزية.

هذا فيما يخص حزب العدالة والتنمية، أما فيما يخص المؤسسة العسكرية التركية، فلقد كان لها دور بارز على الدوام في جميع الدول التي شكلها الأتراك في التاريخ، كالدولة السلجوقية، والدولة العثمانية[١]، حيث كان لها فضل كبير في جميع الفتوحات التي تمت وجعلت من الدولة العثمانية إمبراطورية كبيرة تمتد فوق ثلاث قارات، ولكنها ما أن دخلت المعترك السياسي، وأهملت وظيفتها الأساسية (وهي الجهاد في ساحات الحرب)، وبدأت تشترك في مؤامرات القصر وفي تغيير الصدور العظام والسلاطين، حتى تحولت إلى مشكلة كبيرة، والى داء عضال، وكانت من الاسباب المهمة في تأخر الدولة العثمانية وضعفها وبالتالي سقوطها في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وبعد تأسيس الدولة التركية الحديثة سنة ١٩٢٣، عادت المؤسسة العسكرية[٢] للتدخل في الحياة السياسية، عندما قامت المؤسسات العسكرية بانقلاب عسكري ضد حكومة عدنان مندريس، وسجل التاريخ المعاصر لتركيا ثلاث انقلابات عسكرية[٣] في ١٩٦٠، وفي ١٩٧٢، وفي ١٩٨٠، وحركة انقلابية عام ١٩٩٧ عندما تدخلت المؤسسة وأسقطت حكومة السيد نجم الدين اربكان.

لقد تمتعت المؤسسة العسكرية في تركيا بوضع خاص[٤]، ففي جميع الدول تكون رئاسة الأركان العامة مرتبطة بوزارة الدفاع، وتتم جميع التعيينات والترقيات والإحالة على التقاعد، أو الفصل من الجيش من قبل هذه الوزارة، غير أن المؤسسة العسكرية التركية لاترتبط بوزارة الدفاع، بل برئيس الوزراء من الناحية الشكلية والنظرية فقط، وألا فهي مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها، وتقوم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش (من تعيين أو ترقية أو طرد أو شراء أسلحة...الخ) دون أن يكون لوزير الدفاع أو لرئيس الوزراء أي علاقة أو تأثير على هذه القرارات.

والغريب انه ليس ثمة مرجع أو دائرة رسمية تستطيع الإشراف على مصروفات الجيش، وهو مايفتح الباب واسعا أمام العديد من صور سوء الإدارة المالية والتفريط بأموال الدولة، كما تستطيع هذه المؤسسة القيام بطرد أي ضابط أو ضابط صف من الجيش، دون تقديمه للمحكمة الدستورية أو سماع أي دفاع منه، ولا يحق لهؤلاء التقدم بأي شكوى إلى أي محكمة، سواء كانت محكمة عسكرية أم مدنية، فعلى سبيل المثال تم طرد (٨٧١) ضابط صف حتى ألان بهذه الطريقة غير الديمقراطية، وعادة ما يكون السبب المعلن للطرد هو "عدم الانضباط العسكري"، ولكن الجميع يعرفون أن السبب الحقيقي هو كون هؤلاء الضباط متدينين وزوجاتهم محجبات، وتقوم المؤسسة العسكرية بعملية "تطهير" سنوية ضد هؤلاء الذين تسميهم "الرجعيين"، على الرغم من أن العديد منهم يحملون أوسمة تقدير عسكرية لقاء خدماتهم الممتازة، والشيء الذي يدعوا إلى الذهول حقا أن المؤسسة العسكرية حاولت في السنوات الماضية وضع العراقيل أمام هؤلاء المطرودين، فهي لاتكتفي بطردهم بل تتعقبهم بعد ذلك وتحاول تحريم استخدامهم في أي مؤسسة أو بلدية، أو تحاول تشريد عائلاتهم وأسرهم وتحاربهم في رزقهم، مع أن الدستور والنظام الداخلي للجيش يمنعان

العسكريين من التدخل في السياسة، ويضعان عقوبات رادعة ضد المخالفين، الا أن هذا الشيء لايطبق عمليا، لان العسكريين يزعمون أن الدستور قد وكل أليهم مهمة الدفاع عن الأمن الخارجي والداخلي للبلد، يشيرون إلى فقرة في الدستور تحمل هذا المعنى، غير انهم يسيئون تفسير تلك الفقرة عمدا، لان تلك الفقرة تقول بان الجيش هو المسؤول عن الدفاع عن أمن البلد ضد الأخطار الخارجية، كما يقوم بالتصدي لأي حركة عصيان مسلحة داخلية.

والدستور التركي الذي وضع في سنة ١٩٨٢، من قبل رجال انقلاب عام ١٩٨٠، قد أعطى المؤسسة العسكرية أمكانية كبيرة للتدخل في الحياة السياسية، من خلال وجودها في "لجنة الأمن القومي" ومن خلال السكرتارية المنبثقة منها، مع أن جميع الأحزاب السياسية في تركيا تشكو منه، وتعده دستورا غير ديمقراطي، وتتمنى تغييره، ومن المؤمل أن يقوم حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان بهذا التغيير، لان هذا الحزب يملك ألان المقاعد الكافية في المجلس لهذا التغير.

علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية

إن حزب العدالة والتنمية الذي يقوده رجب طيب أردوغان، يتبع إستراتيجية ذكية للغاية لمعادلة دور الجيش التركي منذ وصوله للحكم، أو على الأقل تحييد تهديداته بالانقلاب، والتي مثلت خطرا دائما على التجربة الديمقراطية بتركيا وتنامي الدور السياسي للإسلاميين.. هذه المعادلة تقوم على استخدام ورقة الاتحاد الأوربي والمعايير المطلوبة تشترط للانضمام لعضويته سندا يؤمن لحزب العدالة أحداث التغييرات التدريجية في هيكل المجتمع التركي دون أن يتصدى لها الجيش كالمعتاد.

قام كل من حزب العدالة والتنمية والجيش التركي بإصدار عدد من القرارات، والتي اتخذها كل فريق من الفريقين في مواجهة الأخر،

فالإسلاميون بدأوا استفزاز الجيش والتمهيد لذلك، فقد وجه نائب رئيس حزب العدالة (دينجير فرات)، نقدا للمخصصات الضخمة للأمن والدفاع في ميزانية الدولة والتي تبلغ نحو ٤٠% من حجم الأنفاق مقارنة ٠٨% من الميزانية لوزارة العدل، وقوله في حضور جنرالات الجيش: "من أي طرف تحمون أنفسكم؟!"[٥]

كما ويعمل الحزب على إدخال اصطلاحات سياسية ودستورية في محاولة لاستبدال ما فرضته المؤسسة العسكرية في البلاد- منذ ١٩٨٢- ومحاولة كسر سيطرتها على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، والطعن في الأيدلوجية والأسس التي تقوم عليها الدولة التركية وخاصة مبدأ العلمانية" كما سبق أن قدمنا[٦].

أما الجيش فانه يرى أن حزب العدالة والتنمية، يستخدم نفوذه محليا وعلى الصعيد الوطني من اجل تسهيل الممارسات الدينية، وبدأ يصرح ويلوح بانقلاب عسكري رابع في التاريخ ضد الإسلاميين بعد تذمره مما أسماه زيادة الأنشطة والفعاليات الدينية الرجعية[٧]. أما ابرز محاور الخلاف بين الجانبين فهي: قضية الحجاب[٨]؛ مسألة جمعية التجمع الوطني "ميللي جوروش" Milli Gurus؛ أسلمة كوادر الدولة؛ تطويع مجلس الأمن القومي.

أولا: قضية الحجاب

تظل قضية حق المرأة في ارتداء الحجاب محل جدل دائم ومستمر لدى الوسط العلماني التركي، وهذا يرجع إلى أن الأغلبية الساحقة من سكان تركيا يعتنقون الدين الإسلامي، ويشكل المسلمون حوالي ٩٩% من مجموع السكان[٩]، وقد أخذ الإسلام دورا مهما في حياة الدولة العثمانية حيث جمع

السلطان العثماني بيده السلطتين الدينية والدنيوية، ومع قيام الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣، بدأت الحكومة بأتباع سياسة علمانية كان الهدف منها بالدرجة الرئيسية منع علماء الدين وقوى المعارضة من استخدام الدين كأداة ضدها، فضلا عن أن الكمالية قدمت مجموعة من الأفكار التي بلورها رئيس الجمهورية مصطفى كمال(أتاتورك) (١٩٢٣-١٩٣٨)، على أنها المنظومة التي تتيح لتركيا الخروج من مرحلة سابقة اتسمت بـ " التخلف والتشرذم")، ومحاولة الخروج منه والدخول في عالم الحضارة الغربية حيث وصف ذلك بقوله " الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوربا مضمونا وشكلا، لان هناك حضارة واحدة لاوربا، هي الحضارة القائدة، الحضارة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة، وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة. وان جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوربية لكن تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار[١٠].

كان أول ظهور لقضية الحجاب على الساحة التركية عام ١٩٦٦-١٩٦٧ حيث منعت الطالبة نسيبة بولايجي الطالبة في المرحلة الأولى بكلية الإلهيات في أنقرة من أن تدخل محاضراتها بالحجاب،، وقد قامت بخلعه بعد التحذيرات الشديدة التي وجهت أليها، وفي العام التالي دخلت خديجة بابجان الطالبة في الكلية نفسها قاعة المحاضرات بالحجاب، وعلى الرغم من التحذيرات، ألا أنها أبت الرجوع عن ذلك وبعدها ارتفع عدد الطالبات المحجبات إلى ست[١١].

وبعد استيلاء الجيش على السلطة في عام ١٩٨٠، اصدر سلسلة من القرارات، منها منع الطالبات المسلمات من ارتداء الحجاب في الجامعات فضلا عن المدارس والمعاهد وبقية مؤسسات الدولة مما اضطر معه عدد من العوائل المسلمة في تركيا إلى تعليم بناتهن في جامعات أجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غربية أخرى لاتمنع ارتداء الحجاب كما تحظره تركيا[١٢].

وأثارت قضية النائبة مروى قاوقجي – منذ انتخابها في (١٨ نيسان) سنة ١٩٩٩ كنائبة في المجلس الوطني الكبير (الرلمان) – ضجة كبيرة، حيث استطاعت هذه النائبة أن تتحدى كل الظروف وتدخل قاعة البرلمان وهي محجبة وجلست إلى جانب وتحت رعاية نازلي ابليجاف النائبة المحجبة من حزب الفضيلة،ومنذ ذلك التاريخ تصدرت قضية الحجاب اهتمام الجميع وتحولت إلى مادة أساسية في الصراع السياسي الداخلي[١٣]..

ثم دخلت قضية الحجاب في تركيا مرحلة جديدة مع وصول حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ إلى أعلى هرم في السلطة وحدث تغيير كبير في قضية الحجاب، فبعد سنوات من العراقيل السياسية والقانونية، استطاع هذا التيار أن يتجاوز ويتخطى كل الصعوبات ليكون على رأس هرم السلطة داخل الساحة السياسية التركية[١٤].

وفي عام ٢٠٠٨ اعتمد المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان)، مشروع الإصلاح الدستوري والذي يتضمن تعديلا يسمح بارتداء الحجاب في الجامعات وصوت ٤١١ نائبا في المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) والمؤلف من ٥٥٠ مقعدا لصالح اعتماد الإصلاح الدستوري بكامله، وهذا معناه أن أكثر من غالبية الثلثين المطلوبة لصناعة مثل هذا القرار الذي يراه البعض راديكاليا وأصوليا منسجما مع توجهات وخطى الدولة التي تطبق الشريعة الإسلامية أو تغلب عليها الصبغة الإسلامية، وتم هذا الاعتماد في تصديق نهائي غلبت فيه أصوات نواب حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية المعارض[١٥]. وبذلك وجدت قضية الحجاب في تركيا وبعد أربعين سنة من التوترات السياسية والاجتماعية طريقها إلى الحل.

ثانيا: مسألة جمعية التجمع الوطني(ميللي جوروش):-

تأسس حزب السلامة الوطني في كانون الثاني ١٩٧٠، ومؤسسه هو نجم الدين اربكان[١٦] المعروف باتجاهه الإسلامي، ثم أسس(حزب النظام

الوطني) في ٢٦ كانون الثاني في ١٩٧١ لكن المحكمة الدستورية سرعان ماأصدرت قرارا بحله اثر انقلاب ١٢ آذار ١٩٧١، بسبب نشاطاته الإسلامية المناوئة للأفكار العلمانية السائدة في تركيا، وسعيه لإقامة حكومة أسلامية وقيامه ببعض التظاهرات الدينية[١٧].

وتعد هذه نقطة الخلاف الثانية بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية، حيث يشعر التيار العلماني، والمؤسسة العسكرية التركية بقلق وانزعاج من مسيرة هذه الجمعية ووجهوا لها الاتهامات، حتى أن(الفريق طونجر فليطش) سكرتير مجلس الأمن القومي التركي انتقد بشدة هذه الجمعية خلال اجتماع عقد ببلجيكا مؤخرا، ووصفها بالتشدد والتطرف، وأنها تدعم وتساند حزبي: (السعادة) المعارض، و(العدالة والتنمية) الحاكم، ولقد استغلت واقعة صدور تعميم من وزارة الخارجية التركية للقنصليات والسفارات التركية بالخارج، تحثهم على التعامل مع هذه الجمعية، ولكي يشن الجيش وبعض وسائل الأعلام المرتبطة بالتيار العلماني هجوما تحريضيا من اجل وقف التعامل مع هذه الجمعية، بل ومحاولة إلصاق تهمة الإرهاب بها، ألا أن عبد الله غل وزير الخارجية التركي آنذاك لرئيس الجمهورية الحالي، رد على هذه الحملة وعلى طلب الإحاطة الذي تقدم به مصطفى اوزيورك عضو البرلمان عن الحزب الجمهوري المعارض بقوله: "أن صدور التعميم الوزاري جاء لوجود حاجة ملحة تستلزم حث السفارات التركية على التعاون مع أي جمعية أو تنظيم يقوم بتقديم خدمات وأنشطة للمواطنين في المهجر[١٨].

ثالثا: أسلمة كوادر الدولة:-

تعد هذه القضية هي نقطة خلاف جوهرية بين الطرفين، فهناك حساسية بالغة لدى المؤسسة السياسية العلمانية- العسكرية تجاه الإسلاميين والشعارات الإسلامية، ولتجنب هذه الحساسية يصمم مؤسسوا الحزب. وكما

هو واضح في الوثائق والتصريحات العديدة الصادرة عنهم على تجنب أي تبرير يؤدي إلى إلغاء الحزب ووصوله إلى نفس مصير حزب الرفاه والأحزاب الإسلامية التي سبقته، وكانت البداية من خلال أعادة هيكلة وتأسيس كل شيء حتى الشعارات والأسماء، والانتقال بالحزب من دائرة الشعار الديني إلى دائرة (اليمين المحافظ) ومن البعد الإسلامي إلى البعد الإصلاحي الوطني[١٩]، وهذا ماأعلنه عبد الله غل وبإصرار بقوله: "نحن لسنا حزبا دينيا، نريد أن نثبت أن المجتمع المسلم يمكن أن يكون شفافا وديمقراطيا مع العالم الحديث[٢٠]".

ومع هذا كله فقد أتهم العسكريون حزب العدالة والتنمية بأسلمة كوادر الدولة، وأصبحت هذه نقطة جدل وصراع بين الطرفين، مما دفع رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية– في رده على ادعاء وجود حملة حكومية لتعيين كوادر جديدة باركان ومؤسسات الدولة– للقول: "نحن اضعف واقل حكومة تعمل في هذا الأمر، رغم التفويض الشعبي الساحق لنا ونعتقد بحق كل حكومة في تعيين الكوادر التي تعينها على تنفيذ برامجها، ويذهب الكادر مع ذهاب الحكومة"، وقد نشرت جريدة (وقت) وكذا جريدة (يني شفق) التركيتان، تفاصيل وأرقاما حول الكوادر التي عينت بالحكومة والدواوين والدوائر الرسمية في فترة حكم بولنت أجاويد زعيم الحزب الديمقراطي (اليساري)، حيث أكدت تعيين عدد (٥) ألاف عضو نيابة وقضاء في الفترة مابين ١٩٩٩–٢٠٠٢ موالين لهذا الحزب، وقالت: أن التغيرات التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليها الحكم يوم ٤–١١–٢٠٠٢ قليلة منها تغيير رئيس هيئة الشؤون الدينية محمد نوري يلماظ (قدم استقالته بإرادته بعد عمل استمر (١١) عاما)، ثم تغيير رئيس ومدير هيئة الإذاعة والتلفزيون يوجل ينر (قدم استقالته بإرادته بعد عمل دام حوالي (٥) سنوات). ثم النائب العام صبيح قناد اوغلو، وهذا الأخير تم انتخابه من بين قائمة مكونة من

خمسة مرشحين وبتصديق من رئيس الدولة أحمد نجدت سيزر Sezer (٢٠٠٠-٢٠٠٧).

قال رجب طيب أردوغان رئيس الحزب الحاكم- أمام الهيئة البرلمانية للحزب ردا على الاتهامات بأسلمة كوادر الدولة: " نحن لن نستسلم أمام خيارات الفرض والجبر"، وتساءل عن معنى وقيمة الانتخابات العامة، أذا لم يكن من حق الحكومة المنتخبة التخلص من رجال الدولة المتهمين بأعمال الفساد[٢١].

رابعا: تطويع مجلس الأمن القومي[٢٢]

يمثل مجلس الأمن القومي التركي- بجناحه العسكري- واجتماعاته الشهرية، الجهة التنفيذية العلمانية، فمجلس الأمن القومي التركي الذي استحدثه العسكر في تركيا وبصورة دستورية، كان من نتائج الانقلاب العسكري في عام ١٩٦٠، وكانت جزءاً من الدستور منذ عام ١٩٦١[٢٣]، يقوم المجلس بفرض رقابة شديدة على جميع مؤسسات الدولة في الداخل والخارج، حتى التعليمية منها، بواسطة ضباط يقومون بتوزيع منشورات وإلقاء دروس تعليمية عن الأمن القومي في المدارس يهاجمون فيها الشريعة والحجاب ويحثون على تنظيم مسابقات الجمال، كما يقدم تقارير شهرية لاجتماعات المجلس يدعو فيها الحكومة إلى فعل كذا أو الامتناع عن كذا، بشكل أشبه بالتدخل العسكري في شؤون السياسة التركية، مما دفع الاتحاد الأوربي- في ضوء طلب تركيا الانضمام أليه- وبصفة خاصة (كونتر فرهوجن) العضو الألماني البارز في لجنة توسيع عضوية الاتحاد والمسؤول عن الملف التركي، إلى طلب تحويل هذا المجلس العسكري إلى مجلس استشاري، كما دعا رئيس البرلمان التركي إلى أن يكون المجلس استشاريا، وان يكون تحت سيطرة الحكومة المدنية المنتخبة[٢٤].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة استصدرت حكومة رجب طيب في بدايات ٢٠٠٣ حزمة قانونية جديدة متوافقة مع معايير كوبنهاجن بهدف أعادة هيكلة المؤسسات، حيث عدت هذه نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، وهما الذراعان اللذان ظلا دوما يلعبان دورا مهما في عسكرة الحياة السياسية في تركيا(٢٥).

حديث الانقلابات العسكرية وغرفة الأسرار العليا:-

يعد الجيش التركي- نفسه -الضامن الأول للدولة العلمانية في تركيا، خاصة وانه أطاح بأربع حكومات في الأعوام الخمسين الماضية أحدثتها حكومة ذات توجه أسلامي سابقة لحكومة حزب العدالة والتنمية عام ١٩٧٧، وقال سميع ايديز (وهو كاتب تركي بارز) لأاعتقد أن الجيش راض، لكنه لن ينشر الدبابات سيبحث عن وسائل ليجعل وجوده محسوسا واضعا في الاعتبار أنها حكومة تتمتع بتفويض قوي(٢٦).

وأعلن الجيش التركي انه ألقى القبض على ثمانية عسكريين بشبهة تدبير عملية لاغتيال نائب رئيس الوزراء بولندا أريج، وانه تم وضع العسكريين تحت المراقبة القضائية في ثكنة عسكرية بأنقرة، هذا فضلا عما صدر عن رئيس أركان حرب القوات المسلحة التركية، الجنرال باشبوغ Basbug، حيث قال أن الادعاءات بشأن وجود مؤامرة عسكرية للإطاحة بالحكومة لا أساس لها من الصحة، واعتبر أن هذه الإنباء جزءا من حملة تهدف إلى بث الفرقة في أوساط القوات المسلحة(٢٧).

إلا أن لقصة الانقلاب العسكرية بداية، حيث أن أسرار مقرات قيادة القوات الخاصة العسكرية والمعروف بـ (غرفة الأسرار العليا) التي يخفي فيه العسكريون أسرار الدولة العسكرية والمدنية حتى الحكومة والبرلمان، قد سقطت على خلفية التحقيق الجاري في محاولة الاغتيال لنائب رئيس الوزراء التركي بولنت أرينج، فبعد عملية تفتيش لمنزلهما ومكتبيها في

الجيش، ثم توقيف ثمانية ضباط آخرين على ذمة التحقيق، ولكن المحقق في القضية طلب التعمق أكثر لكشف ملابسات العملية، وبناء على نقاش بين أردوغان وباشبوغ تم الاتفاق على ضرورة نقل التحقيقات إلى مرحلة لم يسمح من قبل بالوصول إليها من خلال تمكين المحقق في البحث داخل قسم العمليات الخاصة وأرشيفه وفي قسم "سفر برلك" أي قسم التعبئة العامة، المعني بوضع خطط لإدارة تركيا في حال تعرضت للاحتلال أو الحرب، وذلك بعد الاشتباه في أن يكون احد هذين القسمين مسئولا أو مشاركا في الخطط الانقلابية السابقة أو يرسم خططا جديدة، وبدأ التفتيش اثر اطلاع المحكمة على تسجيل صوتي لمكالمة هاتفية أجراها احد المتهمين الرئيسيين في قضية لاغتيال مع والده والتي قال فيها انه احرق عددا من الوثائق في مقر قيادة القوات الخاصة حتى لاتصبح دليلا أو إدانة ضده، ولاقت عملية التفتيش ترحيبا في الشارع التركي ووسائل الأعلام المقربة من الحكومة، فيما انتقدتها وسائل الأعلام العلمانية واصفة أياها بالتدخل غير المقبول بأمور المؤسسة العسكرية حامية البلاد[٢٨].

في حين أكد رئيس هيئة أركان الجيش التركية الجنرال باشبوغ مؤخرا بان عمليات التفتيش التي تمت في قيادة القوات الخاصة، كانت قانونية مبديا تعاونه مع تحقيقات الحكومة برغم ما يقال عن وجود أعداء يريدون تشويه سمعة الجيش[٢٩].

وفي ٣١ اذار– مارس ٢٠٠٨ تناقلت وكالات الأنباء خبر بشأن قبول المحكمة الدستورية في تركيا النظر في دعوى تقدم بها النائب العام التركي تهدف إلى حل حزب العدالة والتنمية، والحكم على رئيس الدولة عبد الله غل ورئيس الحكومة رجب طيب أردوغان بمنع مزاولة العمل السياسي لمدة خمس سنوات، بدعوى تهديد الحزب وقياداته للمبادئ العلمانية، وتأتي هذه المحاولة ضمن سلسلة من المحاولات العلمانية التركية ضد حزب العدالة والتنمية لتثنيه عن التقدم نحو تطبيق مشروعه الحضاري، ألا أنه أعاد

ترشيحه مرة ثانية، كما اقبل الشعب بأغلبية نحو ترسيخ غل رئيسا للدولة رغم التوعد العلماني والذريعة هذه المرة هي ذاتها الخشية على المبادئ العلمانية، على خلفية سماح حزب العدالة والتنمية للمحجبات بدخول الجامعات، بعد أن كان ذلك من المحرمات، وانه إذ بقي الوضع على حالة فلا يستبعد العلمانيين الأتراك أن يسمح حزب العدالة والتنمية عما قريب للجنود والضباط والمنتمين إلى المؤسسة العسكرية أن يؤدوا شعيرة الصلاة على مرأى وسمع من مسئوليهم وزملائهم في معسكراتهم، ومقر أعمالهم في بلد كان بعد الأول بين البلدان العلمانية في العالم الإسلامي(٣٠).

وهنا ظهرت مهارة الحزب– بقيادة أردوغان– في التعامل مع الأحداث وكيف تم تحويل المؤسسة العسكرية من عدو متربص إلى داعم ومؤيد في التصدي لأكبر مخطط لقلب نظام الحكم من البلاد، فقد أعلن رئيس الوزراء أردوغان قائلا: "جيشنا وحكومتنا تستمران في العمل بتجانس كامل، وليس هناك أي مشكلة(٣١).

الاستنتاجات:–

١. أن خيار الحكومة الوحيد لمنع نزول الجيش إلى الشارع وإسقاطها هو العمل على أجراء تغييرات وبشكل تدريجي والإصغاء لتقييمات الجيش وهذا هو ما قامت بفعله حكومة العدالة والتنمية، حيث اتبعت إستراتيجية ذكية للغاية لمعادلة دور الجيش التركي، واستخدام ورقة الاتحاد الأوربي والمعايير المطلوبة شرطا للانضمام لعضوية الاتحاد الأوربي كورقة رابحة وسندا يؤمن لحزب العدالة أحداث تغيرات جذرية في هيكل المجتمع التركي من دون أن يتصدى لها الجيش كالمعتاد.
٢. أن الانقلاب تم على أيدي ضباط في الجيش التركي، والذين قاموا بدورهم في الكشف عن زملائهم المتورطين معهم، وهذه مسألة مهمة

جدا للتعبير عن حرية الرأي في المجتمع التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية.

٣. هناك وجهات نظر تقول أن المؤسسة العسكرية التركية أصبحت أكثر واقعية في تعاملها مع حكومة العدالة والتنمية، لذلك سمح بإجراء تحقيق في محاولة الاغتيال لنائب رئيس الوزراء، كما أن المؤسسة العسكرية رأت أن الصراع قد يؤثر على شعبيتها لدى قطاعات المجتمع التركي.

٤. من خلال متابعة تاريخ حزب العدالة والتنمية، نلاحظ أن هناك حملة علمانية شديدة في تركيا ضده كونه صاحب جذور أسلامية وعلى الرغم من ذلك ألا انه حقق انجازات مثل فك الحظر عن الحجاب الذي أثار زلزالا وفي وسط العلمانية، ورفع الإقامة الجبرية، وفك الخطر عن حزب الرفاه وعزمه على إلغاء حظر الأحزاب في تركيا.

The Relation Between AKP And The Military Association In Turkey

Dr. Sanna Abdullah - Aziz
Lecturer, Economic &social Studies Dept., Regional Studies Center

Abstract

After the win of Justice and Development Party have won in Turkey, the focus became on military and this made Turkey Prepared again to face a huge change by democratic means in its political map. This had taken place in ١٩٨٣ when Turgot Ozal and his party (Motherland) won by a majority (٣٧٪) challenging by this the military.

Turkish political experts believe that the milirary will deal cautiously with the AKP and at the same time, donot wish to emerge as the only party in Turkey which curb any victory made by the AKP. One of the most significant tobics of dispute between both sides, is the case of veil, the case of National Assemble Society., Islamization of state caders and finally developing the National Security Council.

قائمة المصادر:-

(١) للمزيد عن الإمبراطورية العثمانية ينظر: روبير منتران، الإمبراطورية العثمانية، دراسة تحليلية في نشأتها وتطورها، ترجمة: أ.د. غانم الحفو، مركز الدراسات الإقليمية، ط١، دار ابن الأثير، الموصل، ٢٠٠٧.

(٢) للمزيد عن الدور السياسي التركي ينظر: جون نورتن، ترجمة صلاح سليم علي، مركز الدراسات الإقليمية، بحوث سياسة ٣٢.

(٣) للمزيد عن الانقلابات ينظر: مشرف وسمي الشمري، احتمالات تطور موقف المؤسسة العسكرية التركية، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، بحوث سياسة ١٣١.

(٤) عن دور الجيش التركي في السياسة ينظر: برنار ميرينية، دور الجيش في السياسة التركية، ترجمة أ.د. غانم محمد الحفو، أوراق تركية معاصرة، السنة (١)، العدد (١)، حزيران، ١٩٨٧.

(٥) سعد عبدالمجيد ومحمد جمال عرفة، الجيش التركي والإسلاميون.. هل اقترب الانقلاب الرابع؟،منشور في موقع إسلام اون لاين الالكتروني، أخبار وتعليقات.

(٦) جريدة النهار(البيروتية)، حلم أتاتورك الأوربي على طريقة الباب العالي، العدد ٨٢٠ في ٢٠٠٩/١٢/٢٠.

(٧) سعد عبدالمجيد– محمد جمال عرفة، الجيش التركي والإسلاميون، أسلام أون لاين، أخبار وتحليلات.

(٨) للمزيد عن قضية الحجاب في تركيا مراجعة، الطائي، الدكتورة سناء عبد الله عزيز، قضية الحجاب في تركيا، بحث غير منشور محفظ في ارشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

(٩) إبراهيم خليل احمد(العلاف) وآخرون، تركيا المعاصرة، (مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧)،ص٨٩.

(١٠) محمد نور الدين، حجاب وحراب، (بيروت،٢٠٠١)، ص٣٧٣.

(١١) طارق عبدالجليل السند، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، القاهرة،المطبعة العربية،٢٠٠١. ص٣١٨

(١٢) المصدر والصفحة نفسها.

(١٣) محمد نور الدين، حجاب وحراب، ص ص١٧٧– ١٨٠

(١٤) http://www.alarabiga.net/save-print.phpprint=١&cout-id=٤٥٨٧٢

(١٥) جريدة الوطن الكويتية،خالد الغنام،١١،٢٦٩١شباط،٢٠٠٨

(١٦) ولد نجم الدين اربكان في سينوب سنة ١٩٢٦،وتخرج في كلية الهندسة الكيماوية باستانبول سنة ١٩٤٨، وحصل على الدكتوراه من إحدى الجامعات في ألمانيا الغربية وبعد ذلك أصبح أستاذا فيها، ثم عمل لفترة في معامل الدبابات مهندسا،حاول الانضمام إلى حزب العدالة وترشيح نفسه نائبا في مجلس الشيوخ سنة ١٩٦٨، ألا أن سليمان ديميريل زعيم الحزب آنذاك رفض طلبه،فما كان من اربكان ألا أن اختار مدينة قونية قاعدة لنشاطه السياسي، فرشح نفسه نائبا مستقلا عن المدينة المذكورة، شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في الائتلاف الوزاري بين حزبه وحزب الشعب الجمهوري سنة ١٩٤٧ ولمدة سبعة أشهر وكذلك في الحكومة الائتلافية السابقة لمدة ٢٦ شهرا وقيل أن اربكان ينتمي إلى الطريقة النقشبندية. للمزيد انظر: إبراهيم خليل العلاف، الأحزاب السياسية في تركيا، مركز الدراسات التركية، الموصل، ١٩٩٦، ص١٧٥.

(١٨) إبراهيم خليل العلاف، نحن وتركيا، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، سلسلة شؤون إقليمية (١٨)، ٢٠٠٨،ص ٣٨٥.

(١٩) سعد عبدالمجيد– محمد جمال عرفة، الجيش التركي والإسلاميون... هل اقترب الانقلاب الرابع؟.

(٢٠) للمزيد ينظر الدكتورة نوال عبدالجبار سلطان الطائي، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، سلسلة شؤون إقليمية (١٣)، مركز الدراسات الإقليمية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ٢٨-٣٠.

(٢١) توفيق شومان، أردوغان رمز الإسلاميين الجدر وقائدهم من الإيديولوجية إلى البرنامج، جريدة الحياة (الإماراتية)، ٤ كانون الأول، ٢٠٠٢.

(٢٢) سعد عبدالمجيد- محمد جمال عرفة، الجيش التركي والإسلاميون... هل اقترب الانقلاب الرابع؟.

(٢٣) للمزيد مجلس الأمن القومي ينظر، متابعات، مركز الدراسات الإقليمية العدد١٨، السنة الثانية، أب، ١٩٩٩.

(٢٤) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،مادة مجلس الأمن القومي.

http: //ran late. Googleusercontent.com/translate.

(٢٥) سعد عبدالمجيد- محمد جمال عرفة، الجيش التركي والإسلاميون

(٢٦) مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩/١١/٢٥، الجيش والحياة السياسية التركية... تفكيك القبضة الحديدية.

(٢٧) شبكة النبأ المعلوماتية، المركز الوثائقي والمعلوماتي.. ملف حزب العدالة والتنمية التركية.

(٢٨) خالد السرجاني، البيان، ٢٠١٠/١/٤

(٢٩) للمزيد ينظر طه عودة/ موقع المسلم، إزاحة الستار عن التاريخ الأسود للقوات الحربية الخاصة التركية http;//almoslim.net/node/١٢٢٢٧٠

(٢٩) مجلة الايكونومست البريطانية، نقلا من موقع أخبار العالم (التركي).

http:/www.akhbaralaalam.net/news-detail.php?id=٣٣٣٩٤

وللمزيد عن علاقة المؤسسات بنظم الحكم يرجى مراجعة، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، ملفات شؤون عسكرية رقم ١٠.

(٣٠) www.almokhtsar.com

(٣١) جريدة الشرق الأوسط (اللندنية)، ٢٨ مايو ٢٠٠١،، العدد ٨٩٤٧.